الفصـــل الثامـــن
رؤيتـــه الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة

لم يقتصر اهتمام هيكل بشئون المجتمع المصرى من جانبه السياسى فقط وإنما تعـــداه إلى الجانبين الآخرين الاقتصادى والاجتماعى اللذين حازا على قدر كبير من هـــذا الاهتمـــام كما يتبين من كتاباته وأحاديثه، وهو ما يرجع إلى تقديره لما لهذين الجانبين من أهمية وأثـــر فى المجتمع، مثلما للجانب السياسى تماماً، إن لم يكن أكثر. وليس هذا بغريب على هيكـــل، فإنه أحد الذين تتلمذوا منذ وقت مبكر على يد أحمد لطفى السيد وحزب الأمة الـــذى شـــكلت قضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية أساس برنامجه وانصبت عليها اهتماماته، هذا فضـــلاً عن دراساته الاقتصادية والاجتماعية فى باريس أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه.

وإذا ما تعرضنا للجانب الاقتصادى نجد أن هيكل تناوله من خـــلال عـــدة محـــاور رئيسية، أهمها : النشاط الاقتصادى (الزراعة –الصناعة والتجـــارة)، والأزمـــة الاقتصاديـــة العالمية (١٩٢٩ – ١٩٣٥). أما الجانب الاجتماعى، فقد تعددت محاوره التى تناولها هيكـــل وأدلى فيها بدلوه، وهى تركزت حول قضايـــا الأســـرة، والتعليـــم، والفلاحيـــن، والعمـــال، والموظفين، والبطالة، والصحة، والثقافة. وسوف نعرض فيما يلى رؤية هيكـــل فـــى هـــذه المسائل المختلفة.

أولا : الجانـــب الاقتصـــادى :

١-النشاط الاقتصادى :

أ- الزراعـــة :

اهتم هيكل اهتماماً كبيرا بشئون الزراعة التى كانت تمثـــل عمـــاد الـــثروة وأســـاس الاقتصاد القومى فى مصر، وكان من أبرز مظاهر هذا الاهتمام دعوته إلى العمل على زيـــادة الإنتاج الزراعى، وذلك من خلال وسائل عديدة، منها : العناية بصـــرف ميـــاه الـــرى مـــن الأراضى الزراعية [١]، واتباع الأساليب العلمية والطرق الحديثة فى الزراعة[٢]، واســـتصلاح

---

(١) السياسة، ١٩٢٦/٣/٢٣ (الميزانية أيضاً وما يجب فى شأنها).

(٢) السياسة الأسبوعية، ١٩٤١/١١/١٥ (خطاب معالى الدكتور هيكل باشـــا فى عيـــد الجـــهاد الوطنى).

الأراضى القابلة للزراعة بإقامة مشروعات الرى والصرف بها[٣] وأن تقوم وزارة الزراعة بالعمل على مضاعفة الإنتاج الزراعى، وتلافى أسباب الضعف الكامنة فى التربة، وعدم الاكتفاء بما تقوم به من أعمال تقليدية كمقاومة الآفات[٤].

وفى هذا الإطار من اهتمام هيكل بشئون الزراعة، كانت عنايته بحركة التعاون - ومنه التعاون الزراعى - لماله من أهمية فى النهضة الاقتصادية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، وهو ما ظهر فى العديد من المناسبات، فحينما رأت حكومة عدلى يكن الثانية (٧ يونية ١٩٢٦ - ٢١ أبريل ١٩٢٧) عام ١٩٢٦ تخصيص مليون جنيه لتقديمه على هيئة قروض لنقابات التعاون الزراعى من أجل زيادة نشاطها، أدلى هيكل على صفحات صحيفة حزبه بالعديد من الملاحظات التى من شأنها العمل على نجاح مشروع التعاون وتقوية روحه بين المزارعين، وقد كان من هذه الملاحظات : ١- ألا يقدم قرض لنقابة من النقابات إلا إذا كان لها رأسمال دفعه الأعضاء. وقد أوضح هيكل أن توافر هذا الشرط معناه إيمان الأعضاء بفائدة عملهم، ومن ثم كان تقدمهم بدفع الأموال. ٢- ألا يزيد القرض المقدم للنقابة على رأس المال الموجود بها. وكان الغرض من هذا الشرط كما بين تشجيع أعضاء النقابة على جمع أكبر قدر من المال ليكون القرض مساوياً له، مما يمكن الأعضاء من القيام بعمل ذى قيمة يعود عليهم بالفائدة. ٣- أن يستغل القرض فى أعمال منتجة لمصلحة النقابة لا فى مصالح شخصية، وإلا حرمت النقابة من مزية الاقتراض من أموال الدولة[٥]. وفى عام ١٩٢٨ أخذ هيكل يدلى أيضاً بما يراه من وسائل لنجاح التعاون بالبلاد[٦]، وكان قد صدر فى العام السابق قانون شامل للتعاون بكل أنواعه.

اهتم هيكل أيضاً فى إطار عنايته بالزراعة بما مر به محصول القطن - محور السياسة الاقتصادية والمحصول النقدى الأول فى البلاد - من أزمات، وشارك بآرائه فى كيفية معالجتها والخروج منها، وكان من هذه الأزمات أزمة موسم ١٩٢٢ / ١٩٢٣، إذ انخفضت أسعار المحصول انخفاضاً كبيراً بسبب احتكار تجار الصادرات لبورصة القطن، وقد رأت حكومة يحيى إبراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤) علاجاً لتلك الحالة القيام عن طريق البنك الأهلى بالتسليف على القطن لمدة ثلاثة شهور، وألا يضطر الفلاح

---

(٣) السياسة، ١٩٤٥/١٠/٣١ (الخطاب الفياض للرئيس هيكل باشا فى الاحتفال بالذكرى الثالثة والعشرين لحزب الأحرار الدستوريين).

(٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الثلاثون، ١٩٣٧/٦/٢٨، ص ٥٧٢ .

(٥) السياسة، ١٩٢٦/٧/١١ (نظام التعاون الزراعى).

(٦) المصدر نفسه، ١٩٢٧/٨/١٢ (الوسيلة إلى نجاح التعاون فى مصر).

إذن إلى بيع كل ما لديه من أقطان، فيقل المعروض منها، وعندئذ ترتفع الأسعار. رأى هيكل أن هذا العلاج سيكون وقتى الأثر لاقتصاره على ثلاثة أشهر، كما أنه ضعيف لأن المزارعين الذين يستفيدون من التسليف أغلبهم ممن يتعاملون مع المرابين، وسيجدون بعض التساهل منهم فى فترة ثلاثة الأشهر المشار إليها، وحتى ولو قاطعوهم فى هذه الفترة ستدفعهم الحاجة إلى المال فيما يليها من فترات إلى اللجوء إليهم مرة أخرى. وكان العلاج فى رأى هيكل أن تقوم الحكومة بإصدار قانون النقابات الزراعية، وتنظيم بنك زراعى يتولى تحت إشرافها - أى الحكومة - تمويل هذه النقابات بالمال وتلقى ودائعها، وأن يكون رأسمال هذا البنك من ضريبة القطن التى يجب أن تخفض إلى عشرة قروش عن كل قنطار*، وتبقى هذه الضريبة إلى أن يصير مال البنك كافياً لتمويل النقابات التى تقوم بتمويل أعضائها، مما يجنبهم الحاجة إلى بيع أقطانهم فى أول الموسم، وذهب هيكل إلى تحديد فوائد التسليف بما لا يزيد عن تغطية نفقات إدارة البنك، وبهذا يمكن للنقابة العامة والبنك المتصلة به تصريف الأقطان حسب حاجة السوق ومقابلة الطلب بعرض متكافئ، مما يحافظ على أسعار القطن. وقد أشار هيكل إلى أن الأخذ بهذا العلاج من شأنه خلق مناخ اقتصادى جديد تنشط فيه الحركة الاقتصادية القومية ومن ثم ينكمش نشاط المرابين، فضلاً عن اضطرار مشترى القطن إلى تحاشى الآثار السيئة التى تترتب على استمرارهم فى الضغط على السوق(٧).

وعندما تعرض القطن لأزمة موسم ١٩٢٦ / ١٩٢٧، حيث هبطت الأسعار هبوطاً شديداً نشأ فى الغالب عن ضغط المضاربين فى البورصة(٨)، واعتمدت الحكومة أربعة ملايين من الجنيهات لتسليف المزارعين عن طريق البنوك بفائدة قدرها ٤% (٩)، يستحسن هيكل ذلك، غير أنه وجد أن من الضرورى لنجاحه تعاون كبار الملاك وصغارهم مع الحكومة، وألا يسلم أحد أقطانه للتجار، وبالتالى لا يتحكموا فى الأسواق، وألا يضطر أيضاً

---

* كانت الضريبة آنذاك محددة بـ٢٥ قرش على القنطار. عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١٠ .

(٧) السياسة، ٦/٢٩، ١٩٢٣/٨/٢ (رأينا فى معالجة أزمة القطن)، (ثروة البلاد العامة، دخول الحكومة فى سوق القطن مشترية).

(٨) عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ١، ص ٣٣١ .

(٩) السياسة، ١٩٢٦/١٠/٢٠ (علاج أزمة القطن)؛ عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢، ص ١٩٨ .

كبار الملاك مستأجريهم إلى بيع أقطانهم من أجل تسديد الإيجار، ويكتفوا بأخذ مـــا تقرضـــه الحكومة لهم، على أن يخصم من الإيجار(١٠).

وقد حدث قبل أن تنتهى الحكومة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما ارتأتـــه مـــن علاج للأزمة أن انخفضت أسعار القطن بدرجة كبيرة، مما حدا ببعض البنوك إلـــى مطالبـــة من قدموا أقطانهم إليها واقترضوا عليها بتغطية مراكزهم، وإلا اضطرت إلى بيـــع أقطانـــهم فى الحال، ولما كان هؤلاء - أى أصحاب القروض - لا يقدرون على ما يطلب منهم حيـــث نفد ما اقترضوه من أموال، وفى الوقت نفسه لم يكن من الميسور أن يصـــل إليـــهم قـــرض الحكومة فى التو واللحظة، لما كان الأمر كذلك، فقد رأى هيكل علاجاً للموقـــف أن تطلـــب الحكومة إلى محافظ البنك الأهلى مخاطبة البنوك كى تكف عن بيع أقطان عملائها متى أعلنوا استعدادهم الاستفادة من القرض الحكومى، وبالتالى تظل الأقطان محجوزة لحساب أصحابـــها إلى أن يدفعوا ما عليهم بعد ما يصل إليهم قرض الحكومة، مع قيام الضمـــان لـــدى البنـــوك بقيامها بتحصيل كل ما هو مستحق لها على هؤلاء(١١).

ومن الأمور الأخرى ذات الصلة بأزمة القطن عام ١٩٢٦ والتى كـــان لـــهيكل رأى فيها، مسألة المطالبة من قبل المستأجرين بتخفيض إيجار الأراضى الزراعية بما يتفـــق مـــع هبوط أسعار القطن، وسن تشريع خاص بذلك*، رأى هيكل بمناسبة إثارة تلـــك المســـألة أن الملاك عليهم التزامات إذا لم تؤد طالبهم دائنوهم ببيع أراضيهم، وهى رأسمالهم، فضلاً عـــن ذلك فإنه لا يجوز سن التشريع المطلوب**، لأن الظرف الذى يطالب بالتشريع مـــن أجلـــه ظرف استثنائى قد يتغير على الفور، كما أن هـــذا التشـــريع مـــن شـــأنه تعريـــض البـــلاد للاضطراب، لما يؤدى إليه تخفيض الإيجار من نقص ثمن الأراضى، وبالتالى نقص الـــثروة القومية، وأضاف إلى ذلك أن نزول البرلمان على رغبة المطالبين بتخفيض الإيجـــار معنـــاه

---

(١٠) السياسة، ١٩٢٦/١٠/٢١ (وجوب تضافر الأمة مع الحكومة للخروج مـــن أزمـــة القطـــن الحاضرة).

(١١) المصدر نفسه، ١٩٢٦/١٠/٢٥ (ذيول أزمة القطن).

* يلاحظ أن سعر قنطار القطن وقت استئجار المزارعين للأرض كان ٤٠ ريالاً. أما وقت تســـديد الإيجارات فقد انخفض إلى ٢٦ ريالاً. السياســـة، ١٩٢٦/١١/٥ (وفـــود المســـتأجرين فى دور الحكومة).

** كانت مسألة المطالبة بتخفيض الإيجارات للأراضى الزراعية قد زحفت إلى البرلمان حيث طـــالب بعض النواب بها وتقدموا بالعديد من الاقتراحات لسن تشريع لها، غير أن مجلس النواب لم يوافـــق على سن هذا التشريع، وانتهى إلى تقرير تشكيل لجان مصالحات للتوفيق بن الملاك والمستأجرين. السياسة، ١٩٢٧/١/١٢ .

الإقرار ضمناً بحق كل فئة من الفئات فى الالتجاء لمثل هذه الوسيلة الاستثنائية، كما أوضح هيكل أنه إذا استجيب لرغبة جماعة دون أخرى أدى ذلك إلى الشعور بعدم العدل وبالتالى الإضرار بنظام الحكم. وكان الحال الذى ارتآه علاجاً للأزمة هو التفاهم بين الملاك والمستأجرين(١٢).

وواضح من هذه الحجج التى استند إليها هيكل فى الوقوف ضد رغبة مستأجرى الأراضى تحيزه إلى طبقته - طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية - وهى فى معظمها حجج واهية، إذ ما المانع فى سن تشريع ينص فيه على تخفيض إيجار الأراضى الزراعية فى حالات انخفاض أسعار الحاصلات، وأن يكون ذلك بالتنسيق مع البنوك لتخفيض قيمة الفوائد على القروض هى الأخرى؟ وما المانع أيضاً فى التجاء كل فئة إلى ما لجأ إليه مستأجرو الأراضى فى حالة تعرض مصالحها للخطر؟ أضف إلى هذا وذاك أن قبول البرلمان لمطلب جماعة ورفضه مطلب أخرى لا يكون إلا بعد دراسات ومناقشات وليس عشوائياً، وبالتالى فليس هناك مجال للشعور بعدم العدل من قبل أية فئة لا يستجيب البرلمان لرغباتها.

ومهما يكن من أمر، فأمام تعدد أزمات القطن وكثرة مشاكله، رأى هيكل ضرورة البحث عن محاصيل أخرى تعتمد عليها الثروة العامة فى البلاد إلى جانب محصول القطن، كما رأى وجوب العمل على تخفيض نفقات الإنتاج، حيث يساعد ذلك على مزاحمة الأسعار العالمية واحتمال الهبوط فى تلك الأسعار متى حدث(١٣).

هكذا كانت رؤية هيكل للزراعة وشئونها، اتضح خلالها اهتمامه بزيادة الإنتاج، وتحديده وسائل ذلك، كما تعرض لأزمات محصول القطن المتمثلة فى انخفاض أسعاره، وما ترتب على هذا الانخفاض من آثار تجلت فيما قام من أزمة بين الملاك والمستأجرين حول قيمة إيجار الأراضى الزراعية، وطرح ما أرتآه من طرق للعلاج. ومن خلال تلك الرؤية يبدو جلياً أن هيكل إنما كان يعبر بدرجة كبيرة عن مصالح كبار ملاك الأراضى الذين تركز نشاطهم فى مجال الزراعة وبالأخص حول محصول القطن المصدر الرئيسى للدخل فى مصر.

---

(١٢) السياسة، ١٩٢٦/١١/٥، ١٩٢٧/١/١٢ (وفود المستأجرين فى دور الحكومة)، (إيجار الأراضى الزراعية وقرار مجلس النواب).

(١٣) السياسة، ١٩٢٩/٤/٣ (القطن المصرى ووجوب البحث عن حل حاسم لمشاكله وأزماته المتعددة).

ب- الصناعة والتجارة :

نالت الصناعة والتجارة من اهتمام هيكل قدرا لابأس به، لما لهما من أهمية حقيقية فى الاقتصاد القومى،وكان من مظاهر هذا الاهتمام فيما يتعلق بشئون الصناعة حثه على ضرورة العناية بها وتطويرها، خاصة بعد أن أصبح الاعتماد على الحاصلات الزراعية غير مأمون فى ظل تقلبات الأسعار، وأوضح وسائل ذلك، تلك الوسائل التى تمثلت فى استغلال الإمكانيات الاقتصادية الموجودة فى مصر من بترول ومساقط مياه، كمواد للوقود بدلا من الفحم وغيره من مواد الوقود الأخرى غير المتوفرة واللازمة لإدارة المصانع، وكذا المواد الخام من حديد وخلافه مما تعمر به صحارى مصر(١٤). وقد ركز هيكل على ضرورة الاهتمام بإنشاء الصناعات الكبرى، مثل الحديد والصلب والصناعات الحربية، لما لها من أهمية فى العمل على استقرار الاقتصاد القومى(١٥)، كما ارتأى أهمية وضع برنامج قومى للصناعة فى البلاد، وأوضح الأساس الذى يقوم عليه هذا البرنامج، وهو ملكية الدولة للمرافق العامة الحيوية بحيث تتحكم فى مصادر الإنتاج، أما الاستثمار الصناعى فيما دون ذلك فلم يرو هيكل مانعا من بقائه فى أيدى الأفراد والشركات(١٦). ومن منطلق هذا الاهتمام بالصناعة وشئونها كان حرص هيكل وعنايته بالتعليم الصناعى والعمل على الارتقاء بمستواه - وهو نفس الشيء بالنسبة للتعليمين الزراعى والتجارى - وذلك أثناء توليه وزارة المعارف العمومية(١٧).

أما بالنسبة للتجارة، فكان من مظاهر اهتمام هيكل بها مطالبته لوزارة محمد محمود الأولى (٢٥يونية ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) عام ١٩٢٩ على أثر ما قيل من اعتزام حكومة الولايات المتحدة زيادة ضريبة الواردات على الأقطان الأجنبية بالسعى لدى تلك الحكومة للعدول عن اعتزامها وذلك لمصلحة التجارة بين الولايات المتحدة ومصر، والعمل

---

(١٤) السياسة، ٤/٧، ١٩٢٧/١٢/١٩ ، ١٩٢٨/٦/٢، ١٩٤٥/١٠/٣١ (الامتيازات الأجنبية كيف تعوق نمو الصناعة فى مصر)، (الصناعة والتجارة فى مصر)، (المشروعات الكبيرة وجوب الحذر فى الكلام عليها)؛ (الخطاب الفياض للرئيس هيكل باشا فى الاحتفال بالذكرى الثالثة والعشرين لحزب الأحرار الدستوريين)؛السياسة الأسبوعية، ١٩٣٩/١٢/٣٠(نهضة الإصلاح فى مصر).

(١٥)محمد حسين هيكل،مذكرات فى السياسة المصرية،جـ٢،ص٢٥٥؛ السياسة،١٩٤٩/١١/١٤ (خطاب الرئيس الدكتور هيكل باشا فى احتفال الأحرار الدستوريين بعيد الجهاد).

(١٦) المصدر نفسه، ١٩٤٥/١٠/٣١ (الخطاب الفياض للرئيس هيكل باشا فى الاحتفال بالذكرى الثالثة والعشرين لحزب الأحرار الدستوريين). يمكن مقارنة ما يشير إليه هيكل بما هو جارى الآن فى نظام الخصخصة.

(١٧) انظر الفصل الرابع، ص ص ١٧٨ - ١٨٠ .

فى الوقت ذاته لدى بريطانيا وفرنسا لزيادة استيرادهما من القطن المصرى[١٨]، كما دعا إلى وضع سياسة تجارية خاصة بمصر سواء فى الصادرات أو الواردات أو فى التجارة المارة بها من الدول الأجنبية[١٩]. ولا يمكن تجاهل ما فى مطالب هيكل هذه من مصالح ذاتية خاصة بكبار الملاك.

ومما تقدم يتبين حرص هيكل على تتبع حركة النشاط الاقتصادى والإسهام بفكره فى تذليل ما لقيه هذا النشاط من صعوبات والعمل على تحسينه والارتقاء بمستواه حتى ترتفع معدلات الإنتاج.

٢- الأزمة الاقتصادية العالمية :

ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية فى نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية فى خريف عام ١٩٢٩ عقب الانهيار المفاجئ فى الأسعار بسوق الأوراق المالية، وسرعان ما امتدت إلى بلدان العالم جميعها، فأخذت الأسعار فى الهبوط المستمر، وشل الإنتاج الصناعى، وتراكمت المواد الخام، وقلت الصادرات، وانتشرت البطالة التى وصلت نسبتها إلى ما يقرب من ٥٠% من الأيدى العاملة فى العالم كله[٢٠]. وقد تأثرت مصر سريعاً بتلك الأزمة لتزامن ازدياد حدتها مع انعدام الثقة المالية فى مصر واضطراب أحوالها السياسية، واستمرار تبعيتها لبريطانيا التى كانت من أكثر الدول تأثراً بالأزمة، فأخذت أسعار القطن فى الهبوط حتى تراجع سعر قنطار السكلاريدس إلى ٢٨,٤٢ ريالاً فى أول نوفمبر ١٩٢٩ بعد أن كان يبلغ ٣٨,١٥ ريالاً فى يناير من العام نفسه، كذلك تراجع سعر القنطار الأشمونى إلى ١٩,٨٢ ريالاً بعد أن كان يبلغ ٢٣,٣٧ ريالاً. وفى عام ١٩٣٠ واصلت الأسعار هبوطها ليصل سعر قنطار السكلاريدس إلى ١٧ ريالاً، والأشمونى إلى ١١ ريالاً، فى الفترة (١٩٣١ - ١٩٣٥) تجاوزت نسبة هبوط الأسعار ١٠٠% عنها قبل الأزمة[٢١]. وبالرغم من

---

(١٨) السياسة، ١٩٢٩/٤/٣ (القطن المصرى ووجوب البحث عن حل حاسم لمشاكله وأزماته المتعددة).

(١٩) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٩/١٢/٢٣ (سياسة الإصلاح وأساسها فى مصر).

(٢٠) محمود متولى، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ١٣٨ - ١٤٠؛ عبدالعظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ص ٧٣٣.

(٢١) أحمد الشربينى، الكساد العالمى والريف المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٥، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد رقم ٣٩، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢٠٠، ٢٠١.

هذا الانخفاض فى الأسعار، فإن الطلب على المحصول كان ضعيفـا، ممـا زاد مـن حـدة الأزمة[٢٢].

وقد امتد الهبوط فى الأسعار إلى الحاصلات الزراعية الأخـرى حتـى أن بعضـها بلغت النسبة به ١٠٠% عنها قبل الأزمة، بعد أن تراجع سعر إردب القمح مـن ١٦٠ قرشـاً عام ١٩٣١ إلى ٨٠ قرشا عام ١٩٣٣، كما هبط سعر إردب الشعير إلى مـا يـتراوح مـن ٣٥ إلى ٤٥ قرشا بعد أن كان يتراوح ما بين ٨٠ و ٩٠ قرشاً، وكذا الذرة هبط سـعره إلـى ما يتراوح من ٤٠ و ٥٠ قرشاً للإردب، بعد أن كان يتراوح من ٨٠ و ١٠٠ قرش[٢٣].

وكان مما ترتب على هبوط أسعار الحاصلات الزراعية، وتراجع إيرادات الأراضـى، أن انخفضت قيمة الإيجارات حتى إنها عام ١٩٣٢ تراوحت مـا بيـن ٤٠% و٥٠% مـن مثيلاتها فى عام ١٩٢٨، وأخذ الكساد يخيم على سوقها، وتفجر ما يعـرف بأزمـة الديـون العقارية بعد تعثر المدينين فى سداد المتأخرات وأقساط القروض التى قبلوا اقتراضها بفوائـد خيالية قبل الأزمة بضمان أراضيهم، مما هدد الثروة الزراعية فى مصر حيث أصبـح ٨٩% من جملة أراضيها فى أوائل الثلاثينيات مرهونا للبنوك - وكان معظمها بنوك أجنبية - التـى أخذت تهدد أصحاب الأراضى بمصادرتها وبيعها جبريا بأثمان بخسة[٢٤].

أما عن موقف هيكل من الأزمة، فتمثل فيما تقدم به للحكومـات القائمـة مـن آراء وأفكار أراد بها المساهمة فى علاج الأزمة، فقد رأى أن أفضل وسـيلة لـهذا العـلاج هـى الاقتصاد سواء من قبل الأفراد أو الحكومة، وبين أن الحكومة- حكومـة إسـماعيل صدقـى الأولى (١٩ يونية ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) - إذا لم تلجأ فى أسرع وقت إلى هذه الوسـيلة فستتعرض مالية الدولة للخطر،وتضطر بالتالى إلـى اللجـوء إلـى الاقـتراض أو فـرض الضرائب، وكلا الأمرين غير مستحب[٢٥]. وحينما قامت الحكومة فى عام ١٩٣٠ من أجـل التخفيف من الأزمة بتأجيل نصف السلف الزراعية المقررة على الفلاحيـن بعـض الوقـت وإقناع بعض البنوك والبيوت المالية بعدم الضغط عليهم لدفع الديون المستحقة أو أقسـاطها، رأى هيكل أن هذا التأجيل للأزمة ليس حلا لها وأنه ينبغى التفكير للمستقبل، واقترح تشـكيل

---

(٢٢) جمال الدين محمد سعيد، التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير، ط١، مطبعـة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٩ .

(٢٣) F.O. 141/723/ 1006, Memorandum, Oct. 28, 1933, P.9. ؛نقلا عن أحمد الشـربينى، الكساد العالمى والريف المصرى ١٩٢٩ -- ١٩٣٥، ص ٢٠١ .

(٢٤) المرجع نفسه، ص ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

(٢٥) السياسة، ١٩٣٠/٩/٢ (فضيلة الاقتصاد أول علاج للأزمة الحالية).

لجنة من كبار رجال المال والاقتصاد من المصريين والأجانب المهتمين بأحوال مصر الاقتصادية والمالية لدراسة الأوضاع القائمة والتوصل إلى علاج للأزمة، كما دعا الكتاب من رجال الأحزاب إلى أن يعاونوا بأفكارهم من جانب آخر(٢٦).

ولما كان بحث الأوضاع القائمة للتوصل إلى علاج حقيقى وتنفيذه من شأنه أن يستغرق وقتاً ليس بالقصير، فقد عرض هيكل لبعض الاقتراحات للتخفيف من الأزمة إلى أن يتم التوصل إلى العلاج المطلوب، كأن تتدخل الحكومة لحماية المحاصيل المصرية ومنتجاتها من المنافسة الأجنبية برفع الضرائب المفروضة على مثيلاتها المستوردة من الخارج، مما يؤدى إلى رفع أسعار المنتج المحلى، وأن يتم إلغاء الضرائب البلدية على المنتجات الزراعية لما تشكله من عبء على الفلاحين، فى الوقت الذى لا تنتج فيه الحكومة أكثر من نصف مليون جنيه ينفق نحو ثلثه فى تحصيلها(٢٧). وأمام التدهور الفادح فى أسعار الحاصلات المحلية بمرور الوقت رغم ما قامت به الحكومة من زيادة الضرائب على الحاصلات الواردة من الخارج وإعطاء السلف المالية للفلاحين حتى لا يضطرون إلى عرض كل محصولهم للبيع دفعة واحدة، رأى هيكل أن الحل الأمثل فى ظل هذه الظروف زيادة الأموال فى أيدى المصريين حتى تزداد قدرتهم على الشراء، مما يكفل ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية، وحدد وسائل ذلك بإلغاء ما بقى من ضريبة القطن والضرائب الإضافية على الأطيان، وتخفيض الضريبة الجمركية على الآلات التى تستخدم فى الزراعة، وقد أوضح أن هذه الأموال لن تؤثر على الميزانية إذا ما روعى فيها شىء من الاقتصاد(٢٨). ويلاحظ هنا توجيه هيكل كتاباته لخدمة أغراض كبار ملاك الأراضى الذى هو واحد منهم، حيث كان ما حدده من وسائل لتوفير الأموال فى أيدى الأفراد كعلاج للأزمة، - المتمثلة فى إلغاء بعض الضرائب المتصلة بالأرض وتخفيض بعضها الآخر - من الأمور التى لم يكف كبار الملاك عن مطالبة الحكومات بتحقيقها خلال النصف الأول من القرن العشرين كما يتضح من إحدى الدراسات الاقتصادية التى أعدت عن تلك الفترة(٢٩).

---

(٢٦) المصدر نفسه، ١٨/٩، ١٣/١٠/١٩٣٠ (تخفيف الأزمة الاقتصادية لا يمحوها فهل إلى محوها من سبيل)، (حول الحال الاقتصادية يجب أن تتضافر مصر كلها للتغلب عليه).

(٢٧) المصدر نفسه، ١٩/١٠/١٩٣٠ (فى سبيل مكافحة الأزمة الاقتصادية).

(٢٨) المصدر نفسه، ٨/١١/١٩٣٢ (كساد الحاصلات المصرية تبعته على سياسة صدقى باشا).

(٢٩) انظر : دراسة عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢، الفصل الرابع.

وفى إطار مساهمة هيكل بآرائه فى معالجة الأزمة، أشار على الحكومة بوجوب تخفيض سعر الفائدة على الديون العقارية التى تقرضها للمزارعين مساعدة لهم من بنك التسليف الزراعى* والبنك العقارى الجارى إنشائه من ٧% إلى ٤%، موضحاً أن هذه الأموال كانت تشغل من قبل فى البنك الأهلى وغيره من البنوك بفائدة ٣,٥% فقط، كما بين أن الحكومة لن تخسر من ذلك كثيراً، لأن الإقبال عليها يعوضها بدرجة كبيرة الفرق ما بين الفائدة المرتفعة فى سلف قليلة والمنخفضة فى سلف كثيرة، هذا وقد ذهب إلى أنه لو تم تطبيق ذلك لاضطرت البنوك العقارية الأخرى إلى النظر فى سعر فائدتها(٣٠).

أيضاً كان لهيكل رؤيته فى معالجة مسألة الديون العقارية بين ملاك الأراضى والبنوك، تلك المسألة التى ظلت قائمة رغم التسوية التى أجرتها الوزارة الصدقية بشأنها مع الدائنين فى أوائل عام ١٩٣٣(٣١)، فقد رأى هيكل أن حل هذه المسألة يحتاج إلى أمرين: الأمر الأول،هو تخفيض قيمة الفائدة بحيث تصبح ٤% على الأكثر** أما الأمر الثانى، فهو يتمثل فى مد آجال السداد لمن يريد ذلك من المدينين. وقد ذهب إلى أنه فى حالة عدم قبول البنوك تخفيض الفائدة فعلى الحكومة أن تتحمل جزءاً من الفوائد أو أن تقترض بضمان الأراضى التى عليها الدين العقارى وبضمانها هى لتحل محل البنوك(٣٢).

وتعرض هيكل لمسألة أخرى تتعلق بمسألة الديون العقارية، وتخص الملاك الذين نزعت أراضيهم بسبب تعثرهم فى سداد ديونهم، فقد رأى أن توزع الحكومة على هؤلاء الأفراد بعض أملاكها، واقترح أن يكون ذلك بأسعار معتدلة ومقسطة على فترات طويلة بغير فائدة(٣٣). ولا يخفى هنا أيضاً ما فى ذلك من تعبير عن مصالح كبار الملاك الذين نزعت أملاكهم.

---

* صدر القانون بإنشاء هذا البنك فى نوفمبر ١٩٣٠، وتأسس البنك بالفعل فى يوليو ١٩٣١. عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢، ص ١٩٩.

(٣٠) السياسة، ١٩٣٢/٩/١١ (سعر الفائدة للديون العقارية وواجب الحكومة فى العمل لتخفيضه).

(٣١) عن فحوى هذه التسوية انظر : عبدالرحمن الرافعى، فى أعقاب الثورة المصرية، جـ٢، ص ١٧٩.

** كانت نسبة الفائدة المحددة قانوناً للبنوك لا تزيد عن ٩% . أحمد الشربينى، الكساد العالمى والريف المصرى ١٩٢٩ - ١٩٣٥، ص ٢٠٩.

(٣٢) السياسة ، ١٩٣٢/١٢/٤، ١٩٣٤/١٢/١٩ (الديون العقارية وحل الحكومة مشكلتها)، (مسألة الديون العقارية وإعادة النظر فى معالجتها).

(٣٣) المصدر نفسه.

هكذا كانت رؤية هيكل الاقتصادية، وقد تضمنت من الآراء - أياً كان الخلاف حول بعضها - ما دل على ما تمتع به من فكر اقتصادى وعقلية على درجة كبيرة من التنظيم.

ثانياً : الجانب الاجتماعى :

١- الأسرة :

نظراً لما تشكله الأسرة من أهمية فى المجتمع باعتبارها النواه الأولى له وعموده الفقرى، فقد نالت شئونها نصيباً وافراً من تفكير هيكل واهتمامه، وقد تركز هذا التفكير حول عدة قضايا أساسيه هى : المرأة، والطلاق، وتعدد الزوجات، وتربية الأطفال، وذلك لما لتلك القضايا من أثر مهم فى كيان الأسرة والمجتمع ككل.

أما فيما يخص المرأة، فيلاحظ تأثر هيكل الشديد بما نادى به قاسم أمين من قبله بشأنها فى كتابيه "تحرير المرأة" و "المرأة الجديدة" فقد دعا - أى هيكل - إلى تعليمها ووصولها إلى أرقى الدرجات العلمية، وأوضح ما فى ذلك من فوائد تعود على أبنائها وزوجها، وانتقد القائلين بتوقفها عند التعليم الابتدائى والإلمام بقشور من العلم بدعوى أن هذا ما يوافق حالها، وأرجع سبب ذلك إلى حب الأثرة والاستبداد لدى الرجل[٣٤]. ومما لاشك فيه أن هذا الاهتمام من هيكل بتعليم المرأة كان حاملاً له على العناية بالتعليم النسوى والعمل على ترقيته أثناء توليه وزارة المعارف العمومية.

من جانب آخر ندد هيكل بمن يطالبون بحجاب المرأة ومنعها من الخروج، وأشار إلى أن فى ذلك قتلاً لحريتها، موضحاً أن الحجاب ليس إلا بقية من بقايا الرق حينما كان للرجل التصرف المطلق على من يملك، وبين ما عليه حال المرأة فى بريطانيا، حيث تمثل فى البرلمان وتطالب بحقوقها السياسية، ولم ينكر هيكل ما يترتب على رفع الحجاب من بعض الأضرار، كالسلوك غير السوى لبعض الشباب، غير أنه اعتبر ذلك أمراً طبيعياً لابد منه[٣٥].

هذا وقد نادى هيكل بضرورة المساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة وعدم تفضيل الرجل عليها فى التشريع، ومن هذا المنطلق كان اقتراحه عن طريق الصحافة لناظر

---

(٣٤) الجريدة، ٣/٥، ١٩٠٨/٦/١٦ (المرأة المصرية)، ١٩٠٨/٧/٢٢ (المرأة).

(٣٥) الجريدة، ٢٩/٩، ١٩٠٨/١٠/٢٤، ١٩١٠/٨/٢٩ (حجاب المرأة)، (المرأة والحجاب)، (قضية المرأة). جدير بالذكر أن هيكل حينما نادى بخروج المرأة رأى أن يكون خروجها فى أدب ووقار ولا يظهر منها سوى الوجه و الكفين. الجريدة، ١٩٠٨/٩/٢٩ (حجاب المرأة).

الحقانية عام ١٩٠٩ بمناسبة تنقيح قانون الأحوال الشخصية لكثرة الشكوى من تعدد الزوجات والطلاق بأن تضاف على القانون المواد الآتية وإلغاء ما يخالفها :

أ-يعطى القانون للمرأة حق تطليق نفسها فى الأحوال الآتية :

- إذا تزوج عليها زوجها.
- إذا ثبت زنا الرجل وطلبت هى الطلاق فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ ثبوت الزنا.
- إذا ارتكب الرجل أمرا ثبت ويثبت به أن وجودها معه يمس شرفها ويخدش كرامتها وطلبت الطلاق فى ظرف ثلاثة أشهر من ذلك الثبوت.

ب-طلاق المرأة نفسها طلاقا بائنا بينونة صغرى، إلا أنه يصح للزوجين أن يتراضيا على الرجعة من غير مهر .

جـ- لا يقع الطلاق إلا إذا كان المطلق يريده وينويه وأن يعلم الزوجان به، وكل طلاق ينقصه أحد هذين الشرطين لا يقع.

د- تبدأ أيام العدة من بعد توافر الشرطين المذكورين فى المادة السابقة(٣٦).

وأخذ هيكل عقب هذا الاقتراح يكشف عما يحويه القانون القائم من زيف ضار بالمرأة(٣٧)، وقد رمى من وراء ذلك وضع المرأة على قدم المساواة فى الحقوق مع الرجل. بهذا يتبين كيف اهتم هيكل بالمرأة وتحريرها من القيود الاجتماعية التى شلت حركتها وأعاقت تقدمها.

وإذا ما انتقلنا إلى مسألتى الطلاق وتعدد الزوجات نجد أن هيكل حذر من اللجوء إلى الطلاق إلا فى حالة الضرورة، وأوضح ما يترتب عليه من أخطار تحل بالأسرة وتهدم كيانها، كما وجه لومه للفقهاء لما لهم من دخل كبير فى انتشاره، بجعلهم مثلاً اليمين المعلق يقع، وكذا الطلاق فى حالة الغضب، مع مخالفة ذلك فى الواقع للدين(٣٨).وانتقد هيكل عادة تعدد الزوجات، وبين ما ينجم عنها من شقاء للزوج والزوجة وانعكاس ذلك على الأطفال، وذهب إلى ضرورة منع تلك العادة، مشيرا إلى أنه لا أساس لها سوى الشهوات والأطماع "

---

(٣٦) محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، ص ص ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢ . يذكر هيكل أن الله سبحانه وتعالى أعطى المرأة حق الطلاق، وأورد من القرآن الكريم الآيات الدالة على ذلك وفسرها بما اعتبره التفسير الصحيح. عن ذلك انظر : محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، ص ص ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧ .

(٣٧) المصدر نفسه، ص ص ٢٩٥ - ٢٩٧، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠-٣١٢ .

(٣٨) الجريدة، ١٩٠٨/١١/٢٣ (آفة الطلاق).

هذا الداء الذى يتمشى فى مفاصل الأمة اليوم لا مبرر له من دين أو علم أو خلق ولا أساس له إلا الشهوات والأطماع الفاسدة. وليس فى منعه ما يعارض قانوناً أو يمس نظاماً ولكن منعه فيه كل الخير"[٣٩]. والمقصودون من منعهم من الزواج بثانية فى رأى هيكل أولئك الذين تحركهم الأسباب التافهة للزواج على زوجاتهم كحدوث بعض الخلاف بين الرجل وزوجته مثلاً أو إشباعاً للشهوات الجنسية، وغير ذلك من الأسباب الأخرى الشبيهة[٤٠].

وقد طرح هيكل ما ارتآه من وسائل للتقليل من الطلاق والوقوف فى وجه تعدد الزوجات، وهو ما تمثل فى المواد التى اقترح إضافتها إلى قانون الأحوال الشخصية لمناسبة تنقيحه عام ١٩٠٩، تلك المواد التى تضع حداً للرجل فى معاملة زوجته وتجعله يفكر جيداً قبل الإقدام على أية خطوة يخطوها فى علاقته بها[٤١]. وواضح مما سبق التأثر أيضاً بما نادى به قاسم أمين بشأن الطلاق وتعدد الزوجات.

أما بالنسبة للأطفال وتربيتهم، فقد أوضح هيكل العديد من الأسس التى يجب أن نسير عليها فى تنشئة الطفل وتكوينه، كعدم تعجل النطق المبكر له، ذلك التعجل الذى يؤدى إلى تأخر الطفل أكثر من تقدمه، وألا يدفع به فى سبيل الحركة بمعدل أعلى من قدرته حتى لا يؤثر ذلك على سيره بنفسه، وإعطائه قدراً كبيراً من الرياضة البدنية، وتعليمه قواعد الخلق والأدب حتى لا ينمو فيه حب الذات وما يرتبط به من الكبرياء والجشع والميل نحو الظلم وغير ذلك من الصفات غير الحميدة، وأن تنمى فيه صفات الرجولة والشهامة والاعتماد على النفس[٤٢]، كما رأى منحه أكبر قدر من الحرية وإتاحة الفرصة له لتعرف عيوبه وإصلاحها بنفسه[٤٣].

أيضاً رأى هيكل ضرورة تربية الطفل وسط أسرته حتى لا يحرم من معانى الحياة التى لا تتوفر إلا فى عواطف الأبوة والأمومة، وأشار إلى ما يترتب على حرمانه من تلك المعانى من جفوة وغلظة تظهران لديه بعدما يكبر، وضعف العلاقة بينه وبين أهله[٤٤].

---

(٣٩) المصدر نفسه، ١٩٠٩/٦/٢٢ (تعدد الزوجات).
(٤٠) المصدر نفسه.
(٤١) محمد حسين هيكل، مذكرات الشباب، ص ٣٠١ .
(٤٢) محمد حسين هيكل، جان جاك روسو، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، ٢٠٠ .
(٤٣) السفور، ١٩١٦/٤/٧ (أفكار وملاحظات).
(٤٤) محمد حسين هيكل، جان جاك روسو، ص ١٨٠ .

وواضح من هذا إلى أى مدى تمتع هيكل بفكر تربوى سليم. وبذلك يتضح منظـــور هيكـل لشئون الأسرة.

٢- التعليـــم :

لاشك أن التعليم يعد من أهم الشئون العامة للدولة، لما له من دور فعال ومؤثر فـــى المجتمع، وقد أدرك هيكل هذه الحقيقة جيداً، حيث دلت أحاديثه على ذلـــك، فـــهو يقـــول إن التعليم هو "الغذاء العقلى الذى يكون الناشئة، ويعد أهل الأمة للجيـــل المقبـــل، وهـــو بـــهذه المثابة أهم شئون الدولة العامة"(٤٥). كما يذكر أنه "أساس أولـــى لإنشـــاء أيـــة دولـــة مـــن الدول"(٤٦). ومن هذا المنطلق كان اهتمامه بالتعليم وقضاياه.

أ- مرحلة التعليم ما قبل الجامعى :

تعددت قضايا التعليم التى نالت اهتمام هيكل فى تلك المرحلة، وقد جـــاء علـــى رأس هذه القضايا قضية التعليم الأولى الذى كثيراً ما طالب هيكل من خلال كتاباته أو ما تقدم بـــه من أسئلة وشارك فيه من مناقشات أثناء وجوده فى البرلمان بضرورة العمل علـــى تعميمـــه تنفيذاً لنص الدستور بشأنه(٤٧)، كما حث على القضاء على ما يواجهـــه من عقبـــات، كســـوء الحالة الصحية للتلاميذ، ودعا إلى تدبير المال اللازم لذلك بشتى السبل، مشـــيراً إلـــى عـــدم الاعتذار بالميزانية، وضرب مثلاً بالجيش و كيف لم تقف عقبة دون التوسع فى أموره حينمـــا رئى هذا التوسع بعد معاهدة ١٩٣٦(٤٨). وحينما ترددت شكوى البعض مـــن التعليـــم الأولى والقول بعدم أهميته لحرمانه الزراعة جهود الأطفال وما ينتج عن ذلك من قلة الإنتاج، فضـــلاً عن كونه غير منتجاً فسرعان ما ينسى التلاميذ ما تعلموه فـــى مدارســـهم لســـوء صحتـــهم

---

(٤٥) السياسة، ١٩٢٥/٦/٥ (التعليم الحر وجوب إشراف الحكومة عليه).

(٤٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر، الجلسة الثلاثون، ١٩٤٠/٥/٨، ص ٦٧٣ .

(٤٧) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الحادى عشر، الجلســـة الرابعـــة، ١٩٣٦/٦/٣، ص ٤٦، الجلسة الثامنـــة، ١٩٣٦/٧/١، ص ١٠٦، الجلســـة التاســـعة، ١٩٣٦/٧/٨، ص ص ١٢١، ١٢٢، الجلســـة الرابعـــة عشـــرة، ١٩٣٦/٨/١٩، ص ٢١٩؛ السياســـــة، ١٩٢٥/٤/٧، ١٩٣٣/٩/١٨ (فى وزارة المعارف، التعليم الأولى)، (وزارة الفلاح هى التى تنفذ مصـــــر مـــن أزماتها). تنص المادة ١٩ من الدستور على : "التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بنين وبنـــات، وهو مجانى فى المكاتب العامة". الوقائع المصرية، ١٩٢٣/٤/٢٠ .

(٤٨) السياسة الأسبوعية، ١٩٤٠/٣/٩ (التعليم الأولى وما يجب له).

وتغذيتهم[٤٩]، تصدى هيكل لذلك، وكان مما ذكره فى هذا الصدد قوله : "إن أردتم تجهيز جيش أو إصلاح حال الفلاح، أو حمله على شرب الماء الصالح... فإن كل قرش ينفق فى هذه الأبواب يذهب سدى إذا لم يسبقه التعليم، وأنتم جميعا تعلمون أن الفلاح الذى لم يتعلم يؤثر أن يحشر ماشيته معه فى داره على أى شىء آخر، ولو أنه تعلم لم أقبل على شرب الماء العكر من مجراه ممزوجا بالطين وفضله على الماء النقى بدعوى أن هذا الماء يحتفظ بخيره"[٥٠]، وذهب إلى أن القول بالتأثير السلبى للتعليم الأولى على الإنتاج غير صحيح، لأن نسبة التلاميذ القادرين على الإنتاج الحقيقى نسبة ضئيلة جدا، ومن ثم لا يمكن أن تكون ذات أى تأثير. كما أوضح أن الإشارة بضعف صحة الأطفال وسوء تغذيتهم يجب أن تكون دعوة لإصلاح هذه الحالة لا لإلغاء التعليم الأولى الذى نسب إليه هيكل الفضل فى الكشف بصورة واضحة عن هذه المشكلة - الصحة والتغذية - ورأى بالتالى وجوب الإسراع فى تعميمه حتى تتكشف العلة كاملة، كما أخذ يبين ما أفادته مصر من هذا التعليم رغم حالته الموجود عليها[٥١]. كل هذا كان من أجل العناية بالتعليم الأولى وعدم التفكير فى تضييق دائرته.

وإذا كان هيكل قد أعطى هذا الاهتمام لنشر التعليم الأولى وتعميمه، فإنه لم ينس المعلمين القائمين على العملية التعليمية به، حيث كانوا فى رأيه يؤدون للوطن رسالة كبرى وهى : " تكوين السواد الأعظم من أبنائه تكوينا يجعله صالحا للحياة المحيطة به قديرا على النضال فيها، عاملا لخدمة وطنه محبا له، مؤمنا به، مستعدا للتضحية بالنفس والروح فى سبيله"[٥٢]، وكان من أبرز مظاهر اهتمام هيكل بهؤلاء المعلمين مطالبته بإنصافهم على أثر شكواهم عام ١٩٣٦ من قلة مرتباتهم[٥٣]. وقد عمل بعد أن أصبح مسئولا عن وزارة المعارف فيما بعد على تحسين حالتهم المادية قدر إمكانه[٥٤].

---

(٤٩) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الأول، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٣٨/٦/٢٩، ص ٨١٧ ؛ السياسة الأسبوعية، ٩، ١٩٤٠/٣/١٦ (التعليم الأولى وما يجب له).

(٥٠) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الأول، الجلسة الثالثة والعشرون، ١٩٣٨/٦/٢٩، ص ٨١٧ .

(٥١) السياسة الأسبوعية، ٩، ١٩٤٠/٣/١٦ (التعليم الأولى وما يجب له).

(٥٢) الأهرام، ١٩٣٨/٥/١٠ (وفود التعليم الإلزامى، خطاب لوزير المعارف).

(٥٣) السياسة، ١٩٣٦/١٠/١٢ (رجال التعليم الإلزامى).

(٥٤) مجلس الوزراء، جلسة ١٩٣٨/١٠/٣٠، ص ٣١٥ .

ورغم هذه الرؤى التى تقدم بها هيكل وما قام به كوزير للمعارف بشأن التعليم الأولى، فقد ظل هذا التعليم قاصراً دون تناول كل أبناء الأمة الذين هم فى سن الإلزام[٥٥]، كما بقى يعانى كثيراً من المشاكل التى وقفت عقبة الميزانية دون حلها نهائياً.

وفى الوقت الذى اهتم فيه هيكل بالتعليم الأولى عنى كذلك بأنواع التعليم الأخرى، وذهب إلى أنها هى أيضاً حق من الحقوق الأولية التى لا غنى عنها لكل فرد من أبناء الأمة، وكان يقصد أن يتناول الأفراد من درجات التعليم كل حسب إدراكه، ونفى صحة ما يعتقده البعض من الوقوع فى خطر البطالة إذا فتحت أبواب التعليم للجميع، مشيراً إلى حدوث ذلك بالفعل " حين يفتح باب التعليم فى وجه طائفة بينما يوصد فى وجه غيرها من الطوائف"[٥٦].

وقد أدلى هيكل بدلوه فى العديد من المسائل الفنية التى تتصل بنظام التعليم قبل الجامعى، وكان من أهم تلك المسائل، الطرق التى تتبع فى تعليم الناشئة، فقد رأى أن يتصل التلاميذ بما يتعلمونه على الواقع بدلاً من التعليم النظرى السائد، حتى تكون هناك فائدة حقيقية تعود عليهم[٥٧]، كما أشار بأن تتضمن أغراض التعليم تقوية الروح وتهذيب النفس، وألا تقتصر على ما هو قائم من تهيئة التلاميذ للالتحاق بالوظائف الحكومية الصغرى أو تمكينهم من تحصيل لقمة العيش[٥٨]، وهو ما حرص هيكل على تنفيذه على أرض الواقع حينما ولى شئون وزارة المعارف العمومية، وذلك من خلال عنايته بإعداد المعلم باعتباره الأداة الأولى لتحقيق المطلوب[٥٩].

أيضاً رأى هيكل ضرورة التوحيد فى المناهج الدراسية بين معاهد التعليم المختلفة بالدولة (أميرية - أجنبية - أزهرية) حتى يصبح هناك تقارب فى الفكر بين خريجى هذه المعاهد[٦٠]. وقد حاول هو تحقيق ذلك بالفعل خلال وجوده بوزارة المعارف، حيث أجرى من أجل هذا الغرض العديد من الاتصالات بالشيخ المراغى شيخ الأزهر[٦١]، وكذا

---

(٥٥) الإصلاح الاجتماعى، ١٩٤٦/١/١ (برامج المستقبل).
(٥٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الثانية، ١٩٣٦/١٢/٧، ص ٣٨ .
(٥٧) مجلتى، ١٩٣٤/١٢/١٥ (أبناء مصر لا يعرفون مصر).
(٥٨) السياسة، ١٩٣٢/٢/٢٢ (تبعة وزارة المعارف عن المدارس الأجنبية والتعليم الدينى بها).
(٥٩) الحديث، يناير ١٩٣٩ (رسالة وزارة المعارف). وعن جهود هيكل فى وزارة المعارف بشأن إعداد المعلم الكفء انظر : الفصل الرابع، ص ص ١٨٥ - ١٩٠ .
(٦٠) السياسة الأسبوعية، ١٩٤٠/٣/٢٣ (توحيد الثقافة والتعليم الأولى)؛ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر، الجلسة الثلاثون، ١٩٤٠/٥/٨، ص ٦٧٥ .

من أجل هذا الغرض العديد من الاتصالات بالشيخ المراغى شيخ الأزهر[٦١]، وكذا المسئولون عن التعليم الأجنبى فى مصر[٦٢]. بذلك يتبين مقدار ما حظى به التعليم قبل الجامعى من أهمية ونال من عناية لدى هيكل.

ب-مرحلة التعليم الجامعى :

احتلت قضايا التعليم العالى مساحة ليست بالقليلة من اهتمام هيكل، وذلك من منطلق الإيمان بما لهذا التعليم من أهمية بالغة فى إعداد الكوادر العلمية التى تتقدم بها الشعوب وتحقق ما تصبو إليه من نهضة. وقد تجلى هذا الاهتمام فى مظاهر عديدة، يأتى فى مقدمتها حرصه الدائم على ضرورة العناية بالتعليم الجامعى والتوسع فيه، وهو ما ظهر بصورة واضحة مع بداية الدراسة بالجامعة المصرية فى أواخر عام ١٩٢٦، فقد حث وزارة المعارف على مضاعفة عنايتها بهذا التعليم وبذل كل ما يمكن من جهود فى سبيله[٦٣]، وحينما قررت الوزارة فى أول العام الجامعى ١٩٣٠ / ١٩٣١ قبول أعداد محدودة من حملة شهادة الدراسة الثانوية بحجة ضيق الأماكن بالجامعة، وللتقليل من أعداد الخريجين العاطلين، انتقد هذا التصرف مشيرا إلى أحقية كل فرد فى التعليم العالى مادام حاصلا على الشهادة المؤهلة له[٦٤]، وبين أن سياسة الوزارة لا تؤدى إلى التقليل من عدد الخريجين العاطلين، بل تؤدى إلى بطالة أخطر شأنا " ذلك أن الذين تضطرهم إلى البطالة هم الذين لم يستوفوا حظهم من التعلم... وليس أخطر من البطالة بين أنصاف المتعلمين، فلا هم أميون فيمكن أن يرضوا بما يتيسر لهم فى الحياة كائنا ما كان ولا هم أصابوا حظا كافيا فى العلم فتصح نظرتهم إلى الأمور ويكون حكمهم على الأحوال أقرب إلى السداد"[٦٥]، وتوجه هيكل بالنداء إلى مجلس

---

(٦١) متحف التعليم، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن تدريس اللغة العربية بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٣، ص ٦ .

(٦٢) انظر الفصل الرابع، ص ١٨٢ .

(٦٣) السياسة، ١٩٢٦/١٠/٢٦ (سياسة التعليم العالى ووجوب مضاعفة العناية به).

(٦٤) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٠/٧ (وزارة المعارف تلقى بطلاب العلم فى الشوارع). يلاحظ أن هيكل ناقض نفسه فيما بعد، فقد ذكر فى مجلس الشيوخ عام ١٩٣٧ ضمن حديثه عن أحد الموضوعات المتصلة بالتعليم فى الجامعة ما نصه " أن حامل شهادة الدراسة الثانوية يكون من حقه الدخول فى الجامعة ومع ذلك لا يتحتم دخوله فيها إذا ضاقت شروطها ونظمها وأماكنها عن قبوله، فالحرمان فى هذه الحالة واقع باسم عدم الاقتدار" مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة التاسعة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/٢٥، ص ٧٥٥ .

(٦٥) السياسة، ١٩٣٠/١٠/٨ (وزارة المعارف أيضا وهل تحاول أن تدافع عن سياستها).

الوزراء للنظر فى فصل معاهد التعليم العالى عن وزارة المعارف أو حتى إلغاء ما لها من سلطة عليه حتى يتمكن هذا التعليم من تحقيق الغرض منه(٦٦).

وأمام استمرار مشكلة ضيق الأماكن بالجامعة عن قبول الطلاب المؤهلين للالتحاق بها، اقترح هيكل إنشاء جامعتين إلى جانب الجامعة القائمة، واحدة فى الإسكندرية، وأخرى فى أسيوط، من أجل القضاء على المشكلة المذكورة، فضلاً عما فى تعدد الجامعات من فوائد علمية كأثر للمنافسة بينها(٦٧). وقد تمكن أثناء تقلده لوزارة المعارف فيما بعد من استصدار قرار مجلس الوزراء عام ١٩٣٨ بإنشاء كليتين بالإسكندرية للآداب والحقوق تكونان نواة لجامعة فاروق الأول.

ومما يجدر ذكره أن إنشاء هاتين الكليتين قد واجه نقداً فى مجلس النواب من قبل بعض الأعضاء، حيث رأوا ألا داعى لإنشاء جامعة جديدة فى وقت لا يجد فيه خريجو الجامعة القائمة عملاً، غير أن هيكل - وكان مازال وزيراً للمعارف - رد على ذلك بأن هناك كثيراً من الأعمال ستحتاج فى المستقبل إلى عدد كبير من الخريجين، وبالتالى يجب إعداد العدة لذلك، واختتم هيكل رده بقوله : "فإذا أردنا أن نفيد من استقلالنا وننشئ جيشاً فى البر والبحر والهواء ونكون لأنفسنا مقاماً فى الحياة الدولية، وجب علينا ألا نقر فكرة التضييق فى التعليم وإلا نالنا من ذلك أبلغ الضرر"(٦٨). ومع ذلك لم يترك مشروع جامعة الإسكندرية آمناً، ففى عهد وزارة على ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونية ١٩٤٠) التى عهد فيها بوزارة المعارف إلى محمود فهمى النقراشى أذيع أن إلغاء مشروع الجامعة الجديدة من الأمور التى تفكر الوزارة فيها نظراً لحالة البلاد الاقتصادية - بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية - بيد أن هيكل لم يقف مكتوف اليدين، فسرعان ما كتب فى صحيفة الأهرام مدافعاً عن المشروع ومبيناً ما سوف يخلفه على التعليم الجامعى من فائدة(٦٩). ولما عاد بعد ذلك إلى وزارة المعارف استصدر قراراً من مجلس الوزراء عام ١٩٤١ بإنشاء كلية للهندسة بجانب الحقوق والآداب، كما أصدر مجلس الوزراء فى العام

---

(٦٦) المصدر نفسه، ١٩٣٠/١٠/١٠ (التعليم العالى والغرض منه، اقتراح فصل معاهدة عن وزارة المعارف).

(٦٧) المصدر نفسه، ١٩٣٦/١٠/٦ (مشكلة التعليم الجامعى)؛ مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٧ .

(٦٨) مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الثانى، الجلسة الثالثة عشرة، ١٩٣٨/١٢/٢٧، ص ص ٤٢١، ٤٢٢ .

(٦٩) الأهرام، ١٩٣٩/١٠/٢٤ (جامعة فاروق بالإسكندرية رأى وزير المعارف السابق).

نفسه قراره بإنشاء جامعة "فاروق الأول" بالإسكندرية، ذلك القرار الذى نفذ عام ١٩٤٢ فى عهد حكومة الوفد بعد أن ترك هيكل وزارة المعارف(٧٠).

يدخل أيضا فى إطار اهتمام هيكل بالتعليم الجامعى والتوسع فيه ذهابه إلى أن يكون هذا التعليم بالمجان، وكان حجته التى استند إليها هى أنه يقع على عاتق طلاب ذلك التعليم عبء النهوض بالبلاد، وأشار إلى إمكانية تدبير المال اللازم لهذا الأمر وغيره من الأمور الأخرى التى تحتاج إلى أموال بمراعاة الدقة فى وضع الميزانية(٧١). ويبدو أن هذا الأمر لم يكن بالسهولة حيث لم يتح لهيكل نفسه تحقيقه حينما تولى مسئولية وزارة المعارف العمومية.

وفى هذا الإطار من اهتمام هيكل بالتعليم الجامعى تجىء أيضا مناداته بإفساح الطريق أمام الطلاب الذين كانوا قد فصلوا لاستنفادهم مرات الرسوب المسموح بها - كان ذلك أثناء نظر مجلس الشيوخ لمشروع قانون بالترخيص لهؤلاء الطلاب بدخول الامتحان بشروط وردت بالمشروع* - دون أية شروط أو قيود، مشيرا إلى أنه قد يكون بين هؤلاء الطلاب من تواتيه فكرة واحدة تعود بالنفع على كل الأمة، واستشهد هيكل بما هو جار فى جامعات فرنسا حيث تهيأ للطالب العديد من الفرص(٧٢).

وإذا كان هيكل قد اهتم بالتعليم الجامعى وزيادة خريجيه، فإنه حرص فى ذات الوقت على مستوى هذا التعليم، ولعل أبرز ما يدل على ذلك وضعه بعض الشروط وهو وزيرا للمعارف لدخول الطلاب امتحان الدور الثانى بعد أن كان الباب مفتوحا أمامهم على مصراعيه دون أية قيود(٧٣)، وحين أرادت حكومة الوفد عام ١٩٤٢ إلغاء هذا النظام والعودة بامتحان الدور الثانى إلى ما كان عليه وقف هيكل معارضا ذلك فى مجلس الشيوخ، وكانت وجهة نظره تتمثل فى أن الطلاب الذين يرسبون فى أكثر من مادتين ** ثبت أنه لم ينجح

---

(٧٠) انظر الفصل الرابع، ص ٢٠٢ .

(٧١) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٧ .

* عن نص مشروع القانون انظر : مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة التاسعة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/٢٥، ص ٧٥٩ .

(٧٢) المصدر نفسه، ص ص ٧٥٤، ٧٥٥ .

(٧٣) انظر الفصل الرابع، ص ص ٢٠٢، ٢٠٣ .

** كان من يرسب فى أكثر من مادتين وفقا للنظام الذى وضعه هيكل يعد راسبا ويبقى لإعادة العام الدراسى.

منهم سوى ٦,٨% أو ٧%وفضلاً عن انخفاض نسبة نجاحهم فإنهم حينما ينقلون إلى فرقة أعلى لا ينجح منهم إلا عدد قليل ، ومن ينجح بهذه الطريقة تكون استفادته بسيطة جداً، وأشار إلى أن الطالب إذا بقى فى نفس فرقته عاماً آخر كان ذلك سبباً فى تقويته وفى ضمان نجاحه فى الفرقة التالية، وأضاف أن فتح باب الدور الثانى على آخره فيه ضياع للغرض من السنة الدراسية حيث يلهو الطلاب اعتماداً على تعويض ما يفوتهم فى الإجازة التى هى فى الأصل من أجل راحة الطلاب، وأن فى ذلك إضراراً بهم(٧٤). ورغم ما فى تلك الرؤية من تقدير فإن المجلس لم يأخذ بها.

من القضايا الأخرى التى نالت اهتمام هيكل استقلال الجامعة، بمعنى أن تكون بعيدة عن السلطة التنفيذية وسطوتها وتحكمها، وقد كان ذلك شيئاً أساسياً بالنسبة له حيث إنه آمن بهذا الاستقلال منذ أن كان يدرس الدكتوراه بفرنسا، كما عاشه داخل الجامعة الأهلية بمصر أثناء تدريسه بها(٧٥)، فضلاً عن هذا وذاك إيمانه الراسخ بما للجامعة من دور فريد فى تكييف مستقبل أية أمة تكييفاً صالحاً، وهو ما عبر عنه فى مجلس الشيوخ حينما أعاد ذكر ما كان يقوله أحمد لطفى السيد عن هذا الدور المهم، وهو : "إذا كان لمستقبل هذه الأمة - أو لمستقبل أية أمة أخرى - وسيلة لتكييف مستقبلها تكييفاً صالحاً، فهذه الوسيلة هى الجامعة، لأنها هى التى توجه البلاد كلها - لا المتعلمين فيها وحدهم - الوجهة الصالحة لخير البلاد فى حاضرها وفى مستقبلها"(٧٦).

وعلى هذا ظل هيكل حريصاً على مبدأ استقلال الجامعة، فبمناسبة قرب عرض ميزانيتها وقانونها على البرلمان عام ١٩٢٦ كتب يقول : "إن كل توسيع فى استقلال الجامعة وكل حرية تعطى لرجالها رجال العلم والبحث هى فى الواقع تمكين وتأييد للفكرة الأولى التى أدت إلى إنشاء الجامعة المصرية، وهى تمكين للعلم فى مصر، وتمكين لمصر أن تقوم بحظها فى خدمة العلم وزيادة ثروة العالم العلمية... ولعلنا نطمئن عما قريب إلى أن منازع التدريس وكيفياته وطرائق البحث فيها لن تتداخل فيها السياسة ولن يكون فيها شأن لأحد غير جماعة مدرسى الجامعة أنفسهم... فأما إذا أريد أن يخضع العلماء وأن تخضع الجامعة إلى أية سلطة من السلطات أو إلى أى اعتبار من الاعتبارات فخير أن لا تكون

---

(٧٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السابع عشر، الجلسة السابعة عشرة، ١٩٤٢/٥/٧، ص٢٦٠ .

(٧٥) انظر الفصل الرابع، ص ٢٠٤ .

(٧٦) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٦ .

جامعة مطلقاً"[٧٧]. وعندما أصدر محمد حلمى عيسى - وزير المعارف فى وزارة إسماعيل صدقى الأولى ١٩ يونية ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣ - قراراً فى ٣ مارس ١٩٣٢ بنقل الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب إلى إحدى الوظائف بديوان وزارة المعارف[٧٨]، **أعلن اعتراضه على ذلك باعتباره اعتداء على استقلال الجامعة، مشيراً إلى أن ما حدث يعد** لطمة للجامعة وكل ما يتصل بها من أساتذة وعلوم وطلاب، كما أن من شأنه جعلها لا فرق بينها وبين مكاتب التعليم الأولى[٧٩]، كما وجه اللوم لمجلس الجامعة لموقفه السلبى من استقالة أحمد لطفى السيد مدير الجامعة اعتراضاً منه على ما حدث مع طه حسين، وعد قراره - كان مجلس الجامعة قد اقتصر فى قراره على توجيه الشكر لمدير الجامعة على ما قدمه من خدمات لها - إقرارا لوزير المعارف لاستئثاره بشئون الجامعة وبالتالى تنازل المجلس عن استقلالها[٨٠].

ولم يعف هيكل أساتذة الجامعة بصفة عامة من مسئولية الاعتداء على استقلال الجامعة، فقد كانوا فى رأيه المسئولين عن مصير هذا الاستقلال، وضرب مثلا بأساتذة الجامعات فى أوربا، حيث لا يسمحون لأية سلطة بالتدخل فى الشئون الخاصة لجامعاتهم[٨١].

وظل هيكل على موقفه من مبدأ استقلال الجامعة، فلم يترك مناسبة إلا وتحدث عنه وطالب باحترامه[٨٢]، وهو ما قام بتطبيقه حين أصبح فى موقع المسئولية كوزير للمعارف[٨٣]، واستمر حرصه عليه حتى بعد قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ حيث ضمنه برنامج حزبه الذى أذاعه استجابة لنداء التطهير الذى أعلنه محمد نجيب فى منتصف مساء ٣١ يوليو من العام المذكور[٨٤].

---

(٧٧) السياسة، ١٩٢٦/٦/٣٠ (الجامعة المصرية واستقلالها).

(٧٨) عن أسباب نقل الدكتور طه حسين انظر : رؤوف عباس حامد، تاريخ جامعة القاهرة، ص ص ١٤١، ١٤٢ .

(٧٩) السياسة، ١٩٣٢/٤/٦،٤ (السياسة الخفية فى وزارة المعارف)، (يرحم الله الجامعة وعزاء لمصر فيها عزاء جميلا).

(٨٠) المصدر نفسه، ١٩٣٢/٤/١٥ (مجلس الجامعة وهل تنازل عن استقلالها).

(٨١) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/١٢/١٨ (استقلال الجامعة من المسئول عن اضطراب مصيره).

(٨٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ٦٧٦ .

(٨٣) عن موقف هيكل من استقلال الجامعة حينما كان وزيرا للمعارف انظر : الفصل الرابع، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٧ .

(٨٤) الأساس، ١٩٥٢/٨/٧ (الأحرار الدستوريون يعلنون برنامجهم).

وكان مما تناوله هيكل أيضاً فى إطار اهتمامه بالتعليم الجامعى أستاذ الجامعة، فقد رأى ضرورة تفرغه للبحث العلمى وأن "ينقطع له ولا يفكر إلا فيه ويحاول جهده أن ينتج فى نظرياته ومذاهبه جديداً يلقى على الحياة العلمية من الضوء ما يدعونا إلى الشعور حقاً بأننا نتقدم. أما أن يكون رجال العلم كغيرهم من الموظفين يطغى تفكيرهم فى درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم فى العلم وسعيهم إلى تقدمه فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بأنهم سدنة العلم وحراس محرابه"(٨٥). وفى مقابل ذلك ذهب هيكل إلى وجوب توفير المناخ الملائم للأستاذ وأن يتقرر له حق عدم قابلية النقل إلى الأعمال الإدارية أو الفصل(٨٦)، كما نبه إلى ما فى نقل الأساتذة الذين يثبتون تفوقاً فى تخصصاتهم إلى أماكن أخرى بهدف الاستفادة بهم فى تلك الأماكن من ضرر، مشيراً إلى نفعهم أكثر من الجامعة من تلك الأماكن، ولما كان النقل أحياناً يكون من أجل رفع مرتبات هؤلاء الأساتذة، فقد رأى تحقيق ذلك وهم فى أماكنهم دون حاجة إلى نقلهم(٨٧).

واهتم هيكل كذلك ضمن ما اهتم به فى التعليم الجامعى بمسألة المناهج الدراسية، فقد رأى أهمية تخفيف برامج التعليم وعدم شحنها بمواد كثيرة تؤدى إلى ضياع وقت الطلاب وإرهاق أذهانهم، كما أشار بضرورة تعريب التعليم فى الكليات التى تدرس فيها العلوم باللغات الأجنبية، وتجنب استخدام المصطلحات غير العربية فى العلوم التى تدرس باللغة العربية(٨٨).

هكذا كانت رؤية هيكل للتعليم، وهى إن دلت على شىء فإنما تدل على إلمامه الجيد بكافة مسائله سواء فى مرحلته الجامعية أو ما قبلها، كما يتبين منها تنفيذه لبعض آرائه على أرض الواقع حين أصبح فى موقع المسئولية كوزير للمعارف، وهو ما يحسب له، بينما لم يتمكن من تنفيذ بعضها الآخر حيث لم تتح له الوسائل لذلك.

٣- قضايا الفلاحين والعمال والموظفين :

نالت هذه القوى الثلاث حيزاً كبيراً من اهتمام هيكل، فقد كان يرى أن الفلاحين هم:" العصب الذى يحرك هذه الأمة، وهو الذى يعطيها الحياة والقوت"(٨٩)، ويرى أنهم

---

(٨٥) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ١٠٩ .

(٨٦) السياسة، ١٩٣٣/٤/٢٣ (استقلال الجامعة أقدس من استقلال القضاء).

(٨٧) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الخامس عشر، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٤٠/٣/٢٧، ص ٣٤٢ .

(٨٨) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٩٣٧/٧/١٣، ص ص ٦٧٧، ٦٧٨ .

(٨٩) السياسة، ١٩٤٩/١٢/١٥ (خطاب جليل للرئيس الدكتور هيكل باشا فى احتفال المرشحين الدستوريين بدوائر شبرا).

"العماد الحقيقى لثروة مصر"(٩٠)، ومن هذا المنطلق كان اهتمامه بالفلاح فطالب بتعليمه، والعناية بصحته، والقضاء على ما يعانيه من أمراض البلهارسيا والسل والأنيميا، وتوصيل الماء الصالح للشرب إليه، وشق الطرق ورصفها له، وتحسين وسائل الزراعة توفيراً لما يبذله من جهود كبيرة فى أعماله، وقد أوضح هيكل أن تحقيق ذلك من شأنه زيادة الإنتاج والثروة العامة فى البلاد(٩١). وهذه الرؤى وإن كان أغلبها قد طرح والأحرار الدستوريون خارج السلطة، إلا أنها أعطت صورة لما كان عليه حال الفلاح يومئذ وتصوراً لكيفية علاج تلك الحالة.

أما بالنسبة للعمال فقد كان من مظاهر اهتمام هيكل بهم مناداته بوضع مصالحهم موضع العناية والعمل على تحسين أحوالهم، وذلك على أثر توالى إضراباتهم ومشاكلهم خلال فترة الثلاثينيات(٩٢)، كما طالب بالإسراع فى إصدار التشريع الذى ينظم شئونهم حتى يقضى على أسباب الاضطراب والفوضى(٩٣)، ورأى وجوب اشتمال هذا التشريع على تنظيم علاقاتهم بأرباب الأعمال، وأن ينص فيه على ما يصيبهم من الحوادث أثناء العمل، وأن تنظم معاشات التقاعد لهم، ودعا إلى التفكير فى بناء مساكن خاصة بهم، وضرورة تنظيم النقابات، مشيراً إلى ما فى ذلك من فائدة كبرى للعمال وللمصلحة القومية العامة(٩٤).

ويبدو أن هذا الاتجاه من جانب هيكل كان يرتبط بالدعاية السياسية لحزبه أكثر من ارتباطه بالحرص الحقيقى على مصالح العمال، وذلك لأكثر من سبب : الأول هو أن تنظيم النقابات الذى دعا إليه وأكد على أهميته لم يتم إلا فى عهد حكومة الوفد عام ١٩٤٢ حينما صدر ولأول مرة فى سبتمبر من العام المذكور قانون يعطى العمال حق تكوين النقابات* مع أن الأحرار الدستوريين شكلوا أكثر من وزارة بعد دعوة هيكل إلى تنظيم النقابات وقبل أن

---

(٩٠) السياسة الأسبوعية، ١٩٣٧/٣/٢٧ (واجبنا نحو الفلاح).

(٩١) السياسة، ١٩٣٣/٩/١٨، ١/٢٢، ١٩٣٤/١٢/٢٠، ١٩٤٤/١٢/٣١ (وزارة الفلاح هى التى تنقذ مصر من أزمتها)، (الحال الصحية فى الريف)، (الإصلاح الاجتماعى يجب أن يتناول طبقات مصر جميعاً)، (خطاب زعيم الأحرار فى تحية البيت الكريم)؛ السياسية الأسبوعية، ٣/٢٧، ١٩٣٧/١١/٦(واجبنا نحو الفلاح)، (القرية المصرية إهمال شئونها إهمالاً معيباً).

(٩٢) السياسة، ١٩٣٣/٥/٢١، ١٩٣٤/٨/١٠ (مشاكل العمال والعين التى يجب أن ينظر بها إليها)، (مشكلة العمال وكيف يجب أن تعالج)، كانت معظم إضرابات العمال فى تلك الفترة بسبب البطالة وتدهور مستوى الأجور، فضلاً عن سوء ظروف العمل، وتقييد حرية الحركة النقابية.

(٩٣) السياسة، ١٩٣٥/٢/٢٢ (مسألة العمال حلها بإصدار تشريع العمل والعمال).

(٩٤) المصدر نفسه، ١٩٣٥/٣/٤ (شئون العمال ووجوب العناية بها).

* كان المشرع قبل هذا التاريخ لا يعترف بالنقابات بالرغم من قيامها. جمال الدين محمد سعيد، المرجع المذكور، ص ٧٣ .

يلى الوفد الحكم عام ١٩٤٢، وكان هيكل مشاركاً فى تلك الوزارات. أما السبب الثانى فيتمثل فى أنه حينما عرض على مجلس الشيوخ عام ١٩٣٦ أثناء قيام وزارة مصطفى النحاس الثالثة(٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يولية ١٩٣٧) مشروع قانون خاص بالتعويض عن إصابات العمل، عارضه هيكل، وكان مما استند إليه فى معارضته أن هذا القانون يؤدى إلى القضاء على الصناعات الصغيرة بما يلزم أصحابها من دفع التعويض نفسه الذى يدفعه أصحاب الشركات الكبيرة فى الوقت الذى يقل رأسمالهم عن قيمة التعويض المطلوب، فهذا يدفعهم إلى غلق محالهم، ويترتب على ذلك بطالة كثير من العمال الذين يطالبون الحكومة بأجور عطلة، واحتكار الشركات الكبيرة للصناعات، وتتفاقم الأمور حتى تنتهى إلى الشيوعية بتطبيق مبادئ ماركس[٩٥]. والذى يخشاه هيكل فى الحقيقة كما يبدو ليس القضاء على الصناعات الصغيرة، وإنما ظهور الشيوعية التى فى ظلها تهدد مصالح كبار الملاك، بل تصادر أملاكهم. ومما يؤكد حرص هيكل فى المقام الأول على مصلحة طبقة كبار الملاك ما رآه من استبعاد عمال الزراعة الذين يستخدمون الآلات فى أعمالهم من الحصول على تعويض فى حالة تعرضهم للإصابة، بينما لم ير استبعاد أمثالهم فى مجالى الصناعة والتجارة[٩٦] حيث لا علاقة لهم بكبار الملاك.

على أية حال، فقد واصل هيكل اهتمامه بمسألة العمال، ففى أثناء مناقشة مجلس الشيوخ لتقرير لجنة المالية والجمارك عن مشروع ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٧/ ١٩٣٨ (المصروفات) فيما يخص وزارة التجارة والصناعة بجلسته المنعقدة فى ١٥ يونية ١٩٣٧ أشار إلى قلة ما تحقق للعمال حتى ذلك الوقت، وعدم وجود تناسب بينه وبين ما يأتى ذكره على ألسنة المسئولين، واستطرد قائلاً: "نريد يا إخوانى أن نضع مسألة العمال بكل صراحة الوضع الآتى لأنها ليست مسألة عطف : هل للعمال حق أن يتكونوا هيئات أم لا؟ هل للعمال حق أن يتكونوا نقابات يكون لها صوت فى الحياة العامة أم لا؟ وهل يجب على الحكومة أن تسارع إلى وضع قوانين لهذه الغاية أم لا؟ .... إن مشكلة العمال كمشكلة اجتماعية سيكون خطرها عما قريب لأننا نتقدم فى مضمار الصناعة تقدماً سريعاً لم يكن أحدنا ليتصوره"[٩٧]، وذهب فى حديثه إلى حد القول بتعديل الدستور لو رئى ما يدعو إلى

---

(٩٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى عشر، الجلسة السابعة عشرة، ١٩٣٦/٩/٧، ص ص ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٧، الجلسة الثامنة عشرة ١٩٣٦/٩/٩، ص ٣١٣ .

(٩٦) المصدر نفسه، ص ص ٣١١، ٣١٣ .

(٩٧) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة السادسة والعشرون، ١٩٣٧/٦/١٥، ص ٤٧٧ .

ذلك فى تنظيم المسألة النقابية للعمال[٩٨]. والواقع أن إثارة هيكل للمسألة على هـذا الشكل إنما كان من قبيل معارضة حكومة الوفد فى سياستها وإظهار تقصيرها، وإلا فبما نفسر عدم تحقيق شيء مما طالب به الحكومة الوفدية حينما تولى الأحرار الدستوريون الحكم فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

وبناء على ذلك فإننا نرى أنه إذا كان هناك ما يحسب لهيكل فعلاً بشأن العمال فهو ما قام به من جهود لحل مشكلاتهم وما قرره من مساعدات مادية لهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية أثناء توليه وزارة الشئون الاجتماعية (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥) الوزارة المسئولة آنئذ عن العمال[٩٩].

أما عن الموظفين، فقد نالت مشاكلهم التى تعددت اهتمام هيكل وأسهم بآرائه فى كيفية تذليلها، فهو يرى بصدد الشكوى التى ترددت من تزايد أعدادهم وارتفاع مرتباتهم أنه لا زيادة فى الواقع فى عدد الموظفين، وإنما سوء توزيع العمل بينهم،ومن ثم كانت دعوته إلى حسن تقسيم العمل، كما ذهب إلى إلغاء العلاوات الدورية التى تمنح للموظفين . وقد تعرض هيكل لنقطة غاية فى الأهمية، وهى المحسوبية عند التعيين فى وظائف الدولة، فرأى ضرورة تحرى العدل بين الأفراد وإلا انتشرت الفوضى[١٠٠].

من المشكلات الأخرى التى اتصلت بالموظفين مشكلة الاستثناءات فى ترقيتهم، وهو أسلوب لجأت إليه الأحزاب حينما كانت تصل إلى الحكم لإرضاء أنصارها، لقد أشار هيكل إلى ما يترتب على هذه المسألة من عواقب سيئة الأثر تتمثل فى الظلم المادى الذى يصيب بعض الموظفين، وضعف حالتهم المعنوية، مما يؤدى إلى قلة إنتاجهم، واقترح علاجاً لهذه المشكلة إصدار قانون ينظم طريقة الترقيات، وينص فيه على عدم حدوث ترقية فى أية وزارة من الوزارات قبل المرور بلجنة معينة وقبل أن تقرر هذه اللجنة سبب الترقية، وأضاف إلى ذلك إجراء امتحان مسابقة للمرشحين للترقية[١٠١].

---

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) عن جهود هيكل فى وزارة الشئون الاجتماعية بشأن العمال انظر : الفصل الرابع، ص ص ١٦٨، ١٦٩ .

(١٠٠) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى عشر، الجلسة الخامسة عشرة، ١٩٣٦/٨/٢٦، ص ص ٢٣٨، ٢٣٩ .

(١٠١)المصدر نفسه،دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة العشرون،١٩٣٧/٥/٣١، ص ٣٧١ .

وأمام استمرار مشكلات الموظفين اقترح هيكل وهو وزير المعارف فى وزارة محمد محمود الثالثة (٢٧ أبريل - ٢٤ يونية ١٩٣٨) إنشاء مجلس شورى الدولة ليقوم بالفصل فى مشاكل الموظفين وخلافاتهم، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح وتم وضع مشروع قانون به، غير أنه تم إرجاؤه على أثر ظهور نذر الحرب العالمية الثانية[١٠٢]. ونظراً لأهمية مشروع هذا القانون، فقد طالب هيكل وزارة على ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونية ١٩٤٠) بإعادة النظر فيه[١٠٣]، غير أن هذا لم يتحقق سوى فى عام ١٩٤٦ حيث تم إنشاء مجلس الدولة. وبذلك يتضح حجم ما أعطى هيكل قضية الموظفين من عناية.

٤- قضايا اجتماعية أخرى :

من المسائل الأخرى التى حظيت باهتمام هيكل قضية البطالة التى عانى منها المجتمع المصرى، وكان مما رآه حلاً لتلك المشكلة تقليل عدد الموظفين الأجانب وإحلال المصريين محلهم[١٠٤]، وحماية الدولة لأبنائها فى الأعمال الحرة بعدم السماح للأجانب بمنافستهم فيها، واسترداد شركات الاحتكار، ومنع إعطاء امتيازات جديدة للشركات الأجنبية، ويسجل قوله "إذا استطعنا أن نصل إلى هذا وفرنا كثيراً من الأعمال وفتحنا كثيراً من الأبواب لهؤلاء الألوف من أبنائنا العاطلين، فضلاً عن الألوف من أبنائنا الذين مايزالون فى كلياتهم وسيتخرجون عما قليل"[١٠٥]. وذهب هيكل إلى ضرورة تهيئة الدولة فرص عمل للخريجين بعيداً عن وظائف الحكومة بإنشاء المشاريع المثمرة لهم مما يعود عليهم وعلى البلاد بالفائدة الكبيرة[١٠٦].

واهتم هيكل أيضاً بقضية الصحة العامة، واعتبرها ضمن الحقوق الأولية التى لا غنى عنها لكل فرد*، وهى مسألة فى غاية الأهمية بالفعل، إذ يتوقف على الصحة كل شىء

---

(١٠٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص ص ١١٥، ١٢١، ١٢٢ .

(١٠٣) السياسة الأسبوعية، ١٩٤٠/١/٢٠ (طمأنينة الموظفين ومجلس شورى الدولة).

(١٠٤) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الحادى عشر، الجلسة الرابعة عشرة، ١٩٣٦/٨/١٩، ص ٢١٩، الجلسة الخامسة عشرة، ١٩٣٦/٨/٢٦، ص ٢٣٧، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة العشرون، ١٩٣٧/٥/٣١، ص ٣٧٠ .

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ص ٣٧٢، ص ٣٧٣ .

(١٠٦) المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٥١/٢/٢١، ص ٩٣٧ .

* لخص هيكل الحقوق الأولية لكل فرد فى خمسة أمور هى : التعليم العام للجميع، الصحة العامة للجميع، حق العمل للجميع، حق التأمين للجميع، حق الثقافة للجميع. مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الثانية، ١٩٣٦/١٢/٧، ص ٣٨ .

فى حياة الإنسان، وبدونها لا يستطيع أداء دوره فى المجتمع، وهى كما يقول :"أساس الإرادة المثبتة وأساس النجاح فى الحياة"(١٠٧)، ويصور أهميتها للإنسان وما يترتب على شعوره بها فى قوله : "والإنسان إذا حسنت صحته وتضاعف إنتاجه اطمأن إلى العيش ورضى عن الحياة وسر بها، فزاده هذا الرضا وهذه المسرة حباً للوطن الذى أتاح له منهما الحظ الوفير وتضاعف حرصه على الدفاع عن حرية الوطن وعن حوزته"(١٠٨).

وبناء على ذلك كان اهتمامه بقضية صحة المواطنين وضرورة العناية بها، وقد تجلى هذا الاهتمام فى مظاهر عديدة، منها دعوته إلى فرض الرقابة الصحية على المواد الغذائية التى تستورد من الخارج(١٠٩)، ومطالبته وزارة الأوقاف بتعميم ما تقوم به من إنشاء المستشفيات فى أنحاء الدولة كى يستفيد منها جميع المرضى(١١٠)، وحثه على الاهتمام بالرياضة البدنية لما لها من أثر فى تقوية الأجسام وتقوية الأخلاق(١١١)، هذا فضلاً عن ذهابه إلى وجوب منع مسببات المرض عن الأفراد بتوفير الوسائل الصحية والتغذية الكافية لهم(١١٢) وفى هذا الإطار من اهتمام هيكل بصحة المواطنين جاء استجوابه وآخرين بمجلس الشيوخ لحكومة الوفد فى أبريل ١٩٤٤ عن تصرفاتها بصدد مكافحة وباء الملاريا الذى اجتاح مديريتى قنا وأسوان ابتداء من أبريل ١٩٤٢، وقد وجه فى كلمته أشد اللوم للحكومة بسبب التقصير فى معالجة الوباء وما ترتب على ذلك من موت عشرات الألوف من ساكنى المناطق المنكوبة(١١٣).

---

(١٠٧) الأهرام، ١٩٢١/١٠/٢٧ (مدارس مصلحة السكة الحديد).

(١٠٨) أوراق د. هيكل، الملف الثانى، من خطاب هيكل فى الذكرى العاشرة لوفاة محمد محمود بتاريخ ١٩٥١/١/٣١، ص ٢ .

(١٠٩) السياسة، ١٩٢٦/١٠/٣٠ (المواد الغذائية الموردة لمصر وجوب مراقبتها قبل مروها من الجمارك).

(١١٠) المصدر نفسه، ١٩٢٨/٢/٢١ (وزارة الأوقاف والمستشفيات، تخفيف آلام المرضى هو البر كله). يلاحظ أنه لم يكن هناك وزارة للصحة فى ذلك الوقت.

(١١١) مجلة الشئون الاجتماعية، العدد الحادى عشر من السنة الخامسة، نوفمبر ١٩٤٤ (الاتجاهات الاجتماعية الحديثة).

(١١٢) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى السادس والعشرين، الجلسة السادسة عشرة، ١٩٥١/٢/٢١، ص ٩٤٣ .

(١١٣)المصدر نفسه، دور الانعقاد العادى التاسع عشر، الجلسة الخامسة والثلاثون، ١٣/ ١٩٤٤/٤، ص ص ٦٩٩، ٧٠٢، ٧٠٥،الجلسة التاسعة والثلاثون،١٩٤٤/٤/٢٤، ص ص ٧٥٦-٧٦٠ .

أيضا كان ضمن ما اهتم به هيكل من القضايا الاجتماعية مسألة الثقافة العامة، فقد رأى ضرورة الخروج عن نطاق التخصص، والاطلاع فى المجالات المختلفة والمداومة على ذلك، وهو يصور ما فى الانغلاق على مجال واحد من العلوم من عيوب بقوله : "هذا التخصص يجنى فى كثير من الأحيان على أصحابه فالفقيه قد يكون بارعاً فى فقه وكذلك الطبيب حين يتحدث عن الطب ولكنه إذا خرج عن هذه الميادين التى تخصص فيها تراه أدنى إلى العامة من الناس"(١١٤). ولبيان أهمية الثقافة ذهب هيكل إلى أن الشهادات التى يحصل عليها الأفراد ليست غاية فى ذاتها، ولكنها بدء للثقافة، وقد أدخلها - أى الثقافة - هيكل هى الأخرى ضمن الحقوق الأساسية التى لا غنى عنها للإنسان، ومن ثم كانت دعوته إلى الإكثار من المكتبات العامة لنشر الثقافة بين أبناء الأمة(١١٥).

تلك كانت رؤى ومواقف هيكل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال فترة الدراسة، فقد اهتم بشئون الزراعة والصناعة والتجارة وطرح آراءه بشأن علاج ما تركته الأزمة الاقتصادية العالمية من آثار، وتعرض لقضايا الأسرة ومشكلاتها، وسجل ما ارتآه من حلول لهذه المشكلات، فضلاً عن قضايا التعليم الجامعى وما قبله، والفلاحين والعمال والموظفين، كما تناول فى إطار اهتمامه بالشئون الاجتماعية مسائل البطالة والصحة والثقافة، وهى مسائل فى غاية الأهمية، كما اتضح فيما أسلفنا من عرض.

---

(١١٤) السياسة، ١٩٤٨/١/١٧ (محاضرة الرئيس الدكتور هيكل باشا عن الديمقراطية والنظام البرلمانى فى افتتاح الموسم الثقافى لحزب الأحرار).

(١١٥) مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى الثانى عشر، الجلسة الثانية، ١٩٣٦/١٢/٧، ص ٣٩ .